

الأمير عبد الله يطالب المجتمع الدولي بالتصدي بحزم لارهاب الدولة الإسرائيلي ضد الفلسطينيين

السعودية تمنع دخول المركبات الأجنبية إلى أراضيها من دون تأمين تجاه الغير

الرياض: «الشرق الأوسط»

طلب الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، خلال ترؤسه أمس جلسة مجلس الوزراء السعودي التي عقدت في قصر اليمامة بالرياض، المجتمع الدولي بشجب وإدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وممتلكاته.

وشدد ولي العهد على أهمية تحرك الدول الداعية للسلام من أجل العمل على وقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية واستئناف عملية السلام وفقاً للمبادئ المتفق عليها.

واستمع المجلس في بداية الجلسة إلى تقرير عن آخر المستجدات والتطورات على الساحة الدولية وعن نتائج الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين في السعودية إلى عدد من الدول الشقيقة، وكذلك نتائج المباحثات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر. وتحدث الأمير عبد الله بن عبد العزيز عما يجمع السعودية وقطر مع شقيقتهما دول مجلس التعاون الخليجي من روابط وثيقة وعلاقات أخوية متميزة، مشيراً إلى أن البحث مع أمير قطر ترتكز على مواقف البلدين من تطورات الأحداث الجارية وتداعياتها على المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

وقال الدكتور فؤاد عبد السلام فارسي وزير الاعلام في بيانه لوكالات الانباء السعودية (واس) عقب الجلسة إن الأمير عبد الله بن عبد العزيز طالب المجتمع الدولي بشجب وإدانة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أعمال عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وممتلكاته، في حين يقاوم المجتمع الدولي الإرهاب بشتى صوره وأشكاله، كما طالب ولي العهد المجتمع الدولي بالوقوف بحزم في وجه ارهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف تلك الاعمال العدوانية. وشدد الأمير عبد الله على أهمية تحرك المجتمع الدولي وبخاصة الدول الداعية للسلام على وقف العدوان الإسرائيلي وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية واستئناف عملية السلام وفقاً للمبادئ المتفق عليها في مؤتمر مدريد والاتفاقات الموقعة به وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

عقب ذلك استكملاً مجلس الوزراء جدول أعماله وأصدر القرارات التالية: أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية حول موضوع التأمين التعاوني على المركبات وبعد النظر في قرار مجلس الشورى قرر مجلس الوزراء ما يلي: أولاً - عدم السماح بدخول المركبات الأجنبية للسعودية

أو عبور أراضيها ما لم تكن مؤمناً عليها تجاه الغير. ثانياً - السماح لأي شركة يرخص لها في السعودية بمزاولة نشاط التأمين التعاوني بالقيام بالتأمين على رخص السائقين بشرط التأكيد من مقدرتها وتوافق نشاطها مع متطلبات هذا النوع من التأمين.

ثالثاً - الالتزام بالتأمين التعاوني تجاه الغير على رخص السائقين دون استثناء وتفويض وزير الداخلية صلاحية تطبيق ذلك بشكل تدريجي.

رابعاً - تقوم وزارة الداخلية بتقويم نتائج ما ورد في هذا القرار ورفع تقرير بذلك من قبل وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار. خامساً - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به بعد مضي سنة من تاريخ نشره.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس العام لرعاية الشباب حول مشروع اتفاقية تعاون بين السعودية وماليزيا في مجال الشباب والرياضة قرر مجلس الوزراء تفويض الرئيس العام لرعاية الشباب أو من ينوبه بالتباحث مع الجانب الماليزي لاعداد مشروع الاتفاقية المشار اليها أعلاه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوصي عليه ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية. ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة بشأن اقتراح ايقاف صرف مكافأة للمتبرع بالدم أو تقديم هدايا عينية له قرر مجلس الوزراء ايقاف العمل بقرار مجلس الوزراء القاضي بصرف مكافأة للمتبرع ويأتي هذا القرار انسجاماً مع ما أوصت به منظمة الصحة العالمية خلال الاجتماع الاقليمي لمديري خدمات نقل الدم لدول شرق المتوسط المنعقد في أبو ظبي عام 1997 وكذلك الاجتماع الاقليمي المنعقد في طهران عام 1999. رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية والاقتصاد الوطني بشأن الحسابين الختاميين للمؤسسة العامة لجسر الملك فهد للعامين الماليين 1417/1418 و1418/1419 قرر مجلس الوزراء اعتماد الحسابين المشار اليهما أعلاه. خامساً: وافق المجلس على تعيين الدكتور محمد بن سعد بن محمد العصيمي على وظيفة الأمين العام للجنة العليا لسياسة التعليم بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة المعارف، وتعيين محمد بن صالح الدهام على وظيفة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني.


Like 0

Tweet

مشاركة
